الأمم المتحدة

E/CN.6/2015/NGO/271

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
4 December 2014
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

بيان مقدم من رابطة النساء المتضررات من جراء الحرب، وجمعية الخدمة الكنسية، ومؤسسة ماما زيمبي، ومنظمة الأرامل من أجل السلام عن طريق الديمقراطية، ومجموعة النساء العازبات المناصرات لحقوق الإنسان، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي[١]

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

(١) هذا البيان صادر دون تحرير رسمي.

060215 060215 14-66632X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

يجب ألّا يستمر تجاهل قضايا الترمل، بل يجب تناولها بقوة أثناء استعراض تنفيذ منهاج عمل بيجين.

ومجموعة النساء العازبات في منظمة نساء من أجل حقوق الإنسان، وهي أحد شركاء المنظمة الدولية غير الحكومية أرامل من أجل السلام عن طريق الديمقراطية، تعمل على تعزيز وضع الأرامل في نيبال، وتقوم بدور الأمانة لشبكة جنوب آسيا لتمكين الأرامل من التنمية، وهي شبكة منظمات الأرامل في البلدان الستة في المنطقة.

ولا يرِد ذكر الأرامل أبدا في منهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥، على الرغم من أن لكل مجال من مجالات الأهمية الحاسمة الاثني عشرة صلة بوضعهن المتدني، وفقرهن واستبعادهن والتمييز ضدهن، وتعرضهن للاستغلال والعنف. وإن ملايين لا تحصى من الأرامل من جميع الأعمار، منهن طفلات أرامل، وأمهات شابات، وجَدّات مسنّات في جميع أنحاء العالم تعشن تجربة الاستبعاد والوصم والعنف والظلم.

وتشتد محنتهن الآن بوجه خاص في البلدان التي مزقتها الحروب، وفي البلدان النامية التي تحرّم فيها التفسيراتُ الأبوية للدين والعادات والتقاليد النساءَ والفتيات من حقوق الإنسان الأساسية، وتنعت الأرامل "بالشؤم" وتعتبرهن ممتلكات منقولة لا تشملها حماية القوانين الحديثة.

واليوم، وبعد مرور عشرين عاما على انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، زادت أعداد الأرامل وزوجات "المختفين" أضعافا مضاعفة بسبب النزاعات المسلحة، والثورات، والعنف الطائفي، والممارسات التقليدية الضارة، وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وفيروس إيبولا الآن.

وفي منطقة الشرق الأوسط، خلق تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الآلاف من الأرامل الجدد ومُعاليهن من الأيتام. ففي سوريا والعراق، ونحن نكتب هذه السطور، تتعرض الأرامل اللائي ليس لهن ذَكرٌ راشد يحميهن للاختطاف، وتُجبَرن على الدعارة والاسترقاق الجنسي والمعاشرة بدون زواج. وتشكل الأرامل وأطفالهن الغالبية العظمى من اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا.

وعلاوة على ذلك، في كثير من البلدان المتقدمة النمو، تعيش الأرامل في فقر وعزلة، ودون كرامة أو احترام، وخاصة منهن الأرامل المسنّات. ولا تكاد معاشاتهن التقاعدية تكفيهن للعيش في مستوى مقبول ومحترم، وهن أيضا من ضحايا سياسات التقشف الليبرالية الجديدة.

ومع ذلك، لا يتوافر إلا القليل من البيانات الموثوقة عن الترمل مثل الأعداد، والأعمار، ونظم الدعم الاجتماعي، واستراتيجيات مواجهة المصاعب، والتعرض للعنف (داخل الأسرة وخارجها)، ولا عن إمكانية الوصول إلى العدالة. ولا بد أن تتعاون الحكومات مع منظمات الأرامل لسد هذه الفجوة، فهذه احصاءات حيوية لتحفيز الحكومات على وضع سياسات إيجابية لفائدة الأرامل.

وإن التفسيرات التمييزية للقوانين التقليدية والعرفية والدينية تحرِمهن من الحقوق التي يجب أن يتمتعن بها بموجب القوانين الحديثة والدولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥.

وعلى الرغم من الجهود المكثفة التي تبذلها العديد من المنظمات النسائية غير الحكومية التي حضرت الدورات السابقة للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة من أجل إدراج إشارات إلى الأرامل في الاستنتاجات السابقة المتفق عليها، ومن أجل إضافة "الحالة الزوجية" إلى معايير تصنيف البيانات، فإن ذلك لم يتحقق. وقد تعرضت هذه الفئة التي لا تحصى ويتم إسكاتها من النساء للإهمال بشكل صارخ من جانب العديد من الحكومات ومن جانب المجتمع الدولي.

ولذلك، فمن الأهمية بمكان أن يُقر استعراض تنفيذ منهاج العمل في الدورة التاسعة والخمسين للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة بالحاجة الملحة إلى معالجة قضايا الترمل الشاملة والمعقدة، لكي تتناول الحكومات احتياجات الأرامل في سياق مكافحة الفقر، وإعمال حقوق الإنسان، وإتاحة الوصول إلى العدالة، والقضاء على العنف. ويجب أن يعترف الاستعراض بالأدوار الحيوية التي تؤديها الأرامل في أُسرهن ومجتمعاتهن المحلية، بصفتهن المعيل الوحيد لأطفالهن وغيرهم من المعالين، وباعتبارهن من أهم المساهمين في النسيج الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع بشكل عام، ويجب أن يقدَّم لهن الدعم باستخدام جميع الوسائل المتاحة لتلك الأدوار.

ونود أن نلفت انتباه الدول الأعضاء إلى بعض جوانب حياة الأرامل في سياق مجالات الأهمية الحاسمة الاثني عشرة التي ينبغي للدول أن تعالجها، وهي:

المرأة والفقر: إن الأرامل من بين أفقر النساء ، وذلك بسبب انعدام الحقوق في الميراث والأرض، والملكية، والعمل، والائتمان، والخدمات. والترمل هو السبب الجذري للفقر عبر الأجيال، ويجب أن يعالجَ من خلال الأهداف الإنمائية للألفية لما بعد عام ٢٠١٥.

تعليم المرأة وتدريبها: إن التهميش والأمية والجمود القسري والقمع في ظل الممارسات التقليدية الضارة أمور تمنع الأرامل من الحصول على التدريب وفرص العمل. وتتمثل استراتيجية البقاء الأولى الأكثر شيوعا، والتي تلجأ إليها الأرامل الفقيرات، هي إخراج أطفالهن – بدءاً

بالفتيات – من المدارس. وبالتالي تُحرم بنات الأرامل من حقوقهن الأساسية في التعليم وتصبحن أكثر عرضة لمخاطر الزواج القسري في وقت مبكر، مما يؤدي إلى الترمل المبكر في الطفولة.

المرأة والصحة: تعاني الأرامل أكثر من غيرهن في سياق الصحة الجسدية والعقلية على السواء، بسبب التمييز الشديد سواء داخل الأسرة وفي المجتمع. وتؤدي العزلة، وسوء التغذية، وسوء المعاملة البدنية والنفسية، والطقوس الضارة المتبعة في الحداد والدفن إلى انخفاض متوسط العمر المتوقع، والاكتئاب، والانتحار.

العنف ضد المرأة: يجب أن يُرفع غطاء الصمت عن العنف ضد الأرامل، فهن غالبا ما تواجهن العنف الجسدي والجنسي والنفسي على أيدي أفراد الأسرة، كنساء لا تتمتعن بأية حماية في المجتمع ككل، وخاصة إذا كُنّ من نساء الأقليات، أو من اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا والمهاجرين وطالبي اللجوء. والأرامل وبناتهن من الأهداف الرئيسية لجرائم الاغتصاب، فهن عرضة للاستغلال الاقتصادي والجنسي على أيدي المهربين على سبيل المثال. وقد تُتهم الأرامل بممارسة السحر وقد يتم رجمهن أو ضربهن حتى الموت.

المرأة والنزاع المسلح: خلقت النزاعات ملايين لا تحصى من الأرامل وزوجات "المختفين"، وتشكل الأرامل الغالبية العظمى في مخيمات اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. وهن في حاجة إلى أن تكُنّ ممثلات في جميع منتديات السلام، وإلى أن ينظر إليهن كجهات فاعلة رئيسية في اتخاذ قرارات ما بعد النزاع. وإن الأرامل، بصفتهن ناجيات من المجازر ويحتمل أنهن أيضا من ضحايا الاغتصاب، في حاجة إلى الحماية والدعم كشهود في محاكم جرائم الحرب، وهن بحاجة إلى إجراءات محددة لمساعدتهن على إعادة بناء حياتهن من خلال عمليات العدالة التصالحية.

المرأة والاقتصاد: تشكل الأرامل الأغلبية الساحقة في الاقتصاد غير الرسمي، ولا يُعترف لهم بمساهماتهن الاقتصادية.

المرأة في مراكز السلطة وصنع القرار: من الأهمية بمكان أن تسمع الحكومات أصوات الأرامل للتأثير في وضع السياسات. ولذلك ينبغي تقديم الدعم للأرامل في تكوين الجمعيات الخاصة بهن، بحيث يصبح لهن صوت جماعي. وتحتاج الأرامل أن تكُنّ ممثلات في منتديات السلام في سياق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥ والقرارات اللاحقة حول المرأة والسلام والأمن.

آلية مؤسسية للنهوض بالمرأة: يجب أن تشمل العضوية في الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة منظمات الأرامل بصفتهن من فئات النساء اللواتي يعانين أشكال معينة من التمييز، وتتطلبن سياسات محددة لتلبية احتياجاتهن ودعم أدوارهن.

حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة: إن مسألة الترمل واحدة من أكثر مسائل حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية تعرضا للإهمال. ولا تتسم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بالفعالية فيما يتعلق بحقوق الأرامل. وتعاني العديد من الأرامل بشكل يومي من انتهاكات حقوقهن، وليست لهن أية إمكانية حقيقية للوصول إلى العدالة عن طريق المحاكم.

المرأة ووسائل الإعلام: يتم تصوير الأرامل أساسا كنساء مسنّات أو كضحايا عاجزات، ونادرا ما تظهرن في أدوارهن الرئيسية في أُسرهن ومجتمعاتهن المحلية.

المرأة والبيئة: لا يتم إشراك الأرامل في صنع القرار بشأن استخدام الأراضي والمحافظة عليها والحصول على المياه النظيفة. ولكنهن في كثير من الأحيان مزارعات أو تعتمدن على الزراعة وصيد الأسماك أو جمع المحاصيل المستدامة من أجل البقاء.

الطفلة: يتم إخراج بنات الأرامل عادة من المدارس لرعاية الأشقاء الأصغر سنا، أو ليتم بيعهن أو تزويجهن في وقت مبكر لكبار السن من الرجال، مما يخلق مزيدا من الأرامل الشابات. وقد تضطرهن الظروف إلى التسول وممارسة الدعارة لإعالة أمهاتهن. وهن تواجهن حواجز في الاستفادة من الميراث، شأنهن في ذلك شأن أمهاتهن الأرامل.

وفي ختام هذا البيان، نكرر نداءنا إلى الأمين العام للأمم المتحدة، نظرا لوجود أعداد هائلة من الأرامل وزوجات المفقودين في العديد من المناطق، بأن يقوم بتعيين ممثل للأمم المتحدة معني بالترمل، وأن يوافق على صياغة قرار للأمم المتحدة بشأن الترمل.